

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 221 \$ الباب السابع \$ في أحوال الرواية \$ وفيه مباحث \$:

1 - رواية الحديث بالمعنى .

أعلم أنه قد رخص في سوق الحديث بالمعنى ، دون سياقه على اللفظ ، جماعة ، منهم : على ، وابن عباس ، وأنس بن مالك ، وأبو الدرداء ، وواثلة بن الأسقع ، وأبو هريرة رضي الله عنهم ؛ ثم جماعة من التابعين أكثر عددهم ، منهم : إمام الأئمة الحسن البصري ، ثم الشعبي ، وعمرو بن دينار ، وإبراهيم النخعي ، ومجاهد ، وعكرمة ؛ نقل ذلك عنهم في كتب سيرهم بأخبار مختلفة الألفاظ . وقال ابن سيرين : (كنت أسمع الحديث من عشرة ، المعنى واحد ، والألفاظ مختلفة) وكذلك اختلفت ألفاظ الصحابة في رواية الحديث عن رسول الله ، فمنهم من يرويه تاما ، ومنهم من يأتي بالمعنى ، ومنهم من يورده مختصرا ، وبعضهم يغير بين اللفظين ويراه واسعا إذا لم يخالف المعنى ، وكلهم لا يتعمد الكذب ، على من تعمده (وقد روى عن عمران بن مسلم . قال رجال للحسن : يا أبا سعيد ! إنما تحدث بالحديث أنت ، أحسن له سياقاً ، وأجود تحبيراً ، وافصح به لساناً منه إذا حدثنا به فقال : (إذا أصيب المعنى فلا بأس بذلك) . وقد قال النضر بن شميل : (كان هشيم لحانا ، فكسوت لكم حديثه كسوة حسنة - يعنى بالإعراب - وكان النضر بن شميل نحوياً . وكان سفيان يقول : (إذا رأيتم يشدد في ألفاظ الحديث في المجلس ، فأعلم أنه يقول : اعرفوني !) قال : وجعل رجل يسأل يحيى بن سعيد القطان عن حرف في الحديث على لفظه